مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

وادى النيل بين الوحدة والانفصال (مصر والسودان)١٩٤٥-١٩٥٦م

د.رقية عبد الكريم فرج الله على

مجلة كلية الآداب بقنا . العدد (٤٦) سنة ٢٠١٦م

إن التاريخ المعاصر لوادي النيل ذو أهمية خاصة فللموقع الذى يحتله مكانة بين دول العالم ، حيث أن وقوعه فى منطقة التقاء القارات وقربه من الممر المائى الموصل بين العالمين الغربى والشرقى جعل العالم يتجه بأنظاره إليه فأصرت القوى العالمية الكبرى على احتلال أراضيه ليكون تحت نفوذها إن لم تتمكن من السيطرة الكاملة عليه، فى الوقت الذى تحاول فيه السلطات الحاكمة فى تلك البلدان التمكن لنفسها والتميز تعمل الدول العظمى على الاعتداء على مقدرات المنطقة لإبقائها تحت هيمنتها كما حدث عام١٨٨٢بمصر و١٨٩٩بالسودان ، ومع استقلال مصر عملت جاهدة على تحقيق وحدة مع شقيقتها السودان لتخليصها من وطأة الاحتلال البريطانى من جانب ولتحقيق قيام وحدة قوية بينهما وإقامة دولة وادى النيل من جانبٍ آخر، وعلى هذا الأساس أخذت الحكومات المصرية المتعاقبة على عاتقها العمل جدياً على تحقيق تلك الوحدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ باعتبار أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر واستمرت فى نشاطها الدؤوب لتحقيق ذلك الغرض وخاصة بعد قيام ثورة ٢٥يوليو١٩٥٢م إلا أنها فشلت بعد أن وقفت لها بريطانيا بالمرصاد وأفشلت مخططاتها تجاه قيام وحدة وادى النيل لنفس الغرض وتم الاعلان عن قيام جمهورية السودان مطلع العام ١٩٥٦م .

أهمية البحث والمناهج المتبعة به:

تكمن أهمية الدراسة لهذا الموضوع فى التعرف على طبيعته للوصول إلى الأسباب والنتائج ، وقد اعتمدت فى دراستى على المنهجين التاريخيين الوصفى والتحليلى والمنهج المقارن لأن الدراسة تتطلب وصف الأحداث وتحليلها ثم مقارنتها.

مشكلات البحث:

وقد واجهت صعوبات كثيرة أثناء الدراسة ، من أهمها صعوبة انتقاء ماله صلة مباشرة بموضوع البحث نظراً لتشعب أطراف النزاع واختلاط أدوارهم فى تلك الوحدة ومحاولات تحقيقها ثم فشلها .

أسباب اختيار موضوع البحث :

ولقد اخترت هذا الموضوع لما له من صلة قوية ومباشرة بوادى النيل ومكانته العالمية المتميزة حيث وقوعه فى منطقة التقاء القارات وقربه من الممر المائى الموصل بين العالمين الغربى والشرقى جعل العالم يتجه بأنظاره إليه فأصبحت القوى العالمية الكبرى على احتلال أراضيه ليكون تحت نفوذها ومحاولات القوى الواقعة على ذاك الممر الوحدة فيما بينها وتصدى القوى العالمية بكل ما لديها من إمكانيات لإفشال تلك المحاولات ونجاحها في ذلك الأمر.

أهم مصادر ومراجع البحث:

وبعون الله القدير استطعت جمع العديد من مصادر ومراجع الدراسة التى أعانتنى فى بحثى ، فقد كانت الوثائق أهم المصادر واستخدمت الوثائق العربية غير المنشورة من أرشيف وزارة الخارجية المصرية، أما الوثائق الأجنبية غير المنشورة فمن أرشيف وزارة الخارجية البريطانية ،والوثائق العربية المنشورة فمن أرشيف جامعة الدول العربية وغيرها ،والوثائق الأجنبية المنشورة فمن أرشيف العلاقات الخارجية الأمريكية وأرشيف وزارة الخارجية البريطانية المنشورة بجامعة الدول العربية ، وكذا استعنت بمذكرات شخصية ومراجع عربية وأجنبية وصحف ودوريات عربية وأجنبية ومواقع موثقة ذات الصلة بشبكة الانترنت.

الحكم المصرى لإقليم السوادن ووحدة وادى النيل ١٨٢٠-١٩٣٦م

منذ سيطر "محمد على" والى مصر آنذاك بجيوشه على السودان عام ١٨٢٠م(*) أصبحت السودان تحت الحكم والرعاية المصرية وأطلق عليه السودان المصرى(١)، ولم يكتف محمد على بذلك بل وصل بجيشه إلى إقليم خط الاستواء وأعالى النيل وتم على يده اكتشاف بعض منابع النيل بخط الاستواء (٢). وبعد التسوية الأوربية عام١٨٤٠ للقضية المصرية اعترفت الدولة العثمانية لمحمد على بتلك الفتوحات الجديدة فى السودان بمقتضى فرمان ١٨٤١ العثمانى وأكدت على حكم محمد على وعائلته لمصر والسودان(٣).

والحقيقة أن الحكم المصرى فى السودان له الفضل على الاكتشافات الجغرافية التى تمت تحت الرعاية المصرية وحماية الجيش المصرى ، تلك الرحلات التى استمرت حتى اكتملت اكتشاف منابع النيل بأكملها (البحيرات العظمى)(٤)، كما أن مصر جنت من فتوحاتها لإقليم السودان ثمراً كثيرة فقد اتسعت رقعتها الجغرافية وزادت ثرواتها الاقتصادية والبشرية واطمأنت على منابع النيل الذى يحمل إليها الخير بعد أن أصبح وادى النيل بأكمله تحت حكمها وإدارتها المباشرة، وليت محمد على اهتم بذاك

(*) لم يكن احتلال محمد على للسودان بهدف وحدة وادى النيل بقدر ما كان الهدف حاجته الماسة إلى جنود سودانيين بعدما عرفه عنهم من سدة فى الحروب وسهولة انقيادهم لسادتهم ، فضلاً عما سمعه من تواجد مناجم الذهب بكثرة فى أرض السودان .انظر: د. مصطفى محمد رمضان : تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصرى، مطبعة الأمانة ،القاهرة،١٩٨٥،ص١٤٣.

(١) جرجى زيدان: تاريخ مصر الحديث، جـ٢،مطبعة المقتطف،القاهرة،١٨٨٩،ص ص٢٢٦-٢٢٨ وأيضاً:عبدالرحمن الرافعى:عصر محمد على، الطبعة الثالثة،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،١٩٥١،ص٢٠.

(٢) عبدالرحمن الرافعى: نفسه.

(٣) د. مصطفى محمد رمضان:رئاسة مجلس وزراء مصر، المطبعة الأميرية ، القاهرة،١٩٥٢،ص١.

(٤) عبد الرحمن الرافعى:مرجع سابق،ص٢٠.

الفتح وقنع به ونشر الأمن والحضارة فيه وأخذ بيد أهله إلى مسالك التقدم والرقى ، ولو فعل ذلك لوطد وحدة وادى النيل ، تلك الوحدة المنشودة والامتداد الطبيعى المأمول فلولا النيل لأصبحت مصر جزءاً من الصحراء الجرداء.

وفى العام ١٨٨١م ثار على الحكم المصرى للسودان رجل نوبى المنشأ يدعى "أحمد محمد بن عبدالله" ونادى نفسه "المهدى المنتظر" واستمرت ثورته حتى قدوم الاحتلال البريطانى إلى مصر ومنها إلى السودان منذ العام ١٨٨٢م وكانت القوات المسلحة المصرية فى السودان قد أُرغمت على الانسحاب منها من قِبل المندوب السامى البريطانى لمصر ، وبالفعل تم لسلطات الاحتلال البريطانى بمصر ذلك الأمر حيث أرسلت الجنرال "جوردون (Gordoon)" بالجيش البريطانى فى مصر ليكون حاكماً عاماً على السودان ، وما أن وصل جوردون حتى أعلن لأهالى السودان أن بلادهم أصبحت دولة مستقلة عن الاحتلال المصرى وأن المهدى أصبح سلطاناً على إقليم كردفان السودانى بالنيل الأزرق مؤكداً على أنه أتى حاكماً على السودان لإنقاذها من الاستبداد المصرى وأنه لا يحارب إلا بسلاح العدل ، إلا أن الثوار السودانيين بقيادة المهدى جددوا ثورتهم عليه وجيشه بعد رفض المهدى لأمر تعيينه من قبل الحاكم البريطانى سلطاناً على جزء من بلاده فأرسلت سلطات الاحتلال البريطانى بمصر جيشاً إلى السودان فى أغسطس من العام ١٨٨٤م للقضاء على الثورة المهدية بالقوة المسلحة بعد إلحاح جوردون على ذلك ، إلا أن الجيش البريطانى فشل فى تنفيذ الأمر فاستعان بالجيش المصرى الذى استجاب للأمر لخبرته بالأراضى السودانية ، وأخذ الجيشان على عاتقهما محاربة جيش الثوار المهديين الذى استمر فى المقاومة حتى بعد وفاة المهدى فى ١٩ يونيه ١٨٨٥م على أثر إصابته بالجدرى ، فتولى قيادة

الجيش بن أخيه واستمرت الحرب بين الجانبين حتى تم إخماد الثورة بالقوة المسلحة المصرية البريطانية المشتركة[٥].

وعقب إخماد الثورة المهدية على يد قوات الاحتلال البريطانى لمصر بمعونة الجيش المصرى المحتل من بريطانية تم لبريطانيا احتلال مصر والسودان على حدٍ سواء ولكى تقوم بترضية مقبولة للجيش المصرى الموجود بالسودان عقدت اتفاقية الحكم الثنائى للسودان فى يونيه ١٨٩٩م والتى قضت بأن يكون حكم السودان مشتركًا بين مصر وبريطانيا على أن يكون الحاكم العام للسودان بريطانى وأطلق على السودان اسم "السودان المصرى- الانجليزى" وأصبح أحد الجنرالات البريطانيين حاكمًا عامًا للسودان وهو نفسه سردار (أى قائد) الجيش المصرى[٦] .

وفى ١٨ أبريل من العام ١٩٢٤م قتل أحد الفدائيون المصريون السير "سيرلى ستاك (Seerly (Stak" سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان عندما كان متواجداً بالقاهرة فثارت ثائرة السلطات البريطانية وأرغمت حكومة مصر على دفع غرامة قدرها نصف مليون جنيه وسحب الجيش المصرى تماماً من السودان واعتذار رسمى عن الجريمة ومعاقبة المجرمين بأشد العقوبة ، مما أضطر حكومة سعد زغلول آنذاك للاستقالة بعد أسبوع من تلك الأحداث ، وما أن تشكلت حكومة "أحمد زيور" التى تم تشكيلها فى نفس يوم استقالة سعد زغلول أخذت على عاتقها تنفيذ تعليمات السلطات البريطانية بقيادة الجنرال "اللنبى" المندوب السامى البريطانى لمصر[٧]، وبذلك لم يكن لمصر أى وجود عسكرى فعلى بالسودان.

---

(٥) جرجى زيدان: مرجع سابق،ص٢١٨، ص٣٢٩.

(٦) محمود شاكر: التاريخ المعاصر لوادى النيل (مصر والسودان١٩٢٤-١٩٨٩م) ، ط٢،المكتب الإسلامى ،بيروت،٢٠٠٠،ص١١ ،ص٣٩.

(٧) نفسه ،ص٣٩.

ومن جانبها أجادت الحكومة البريطانية التلاعب بورقة المسألة السودانية لإرغام الحكومات المصرية المتعاقبة على عدم انتزاع أى استقلال حقيقى لمصر من وطأة الاحتلال البريطانى ، فعلى أثر قيام ثورة ١٩١٩م المصرية وإصرار الشعب المصرى بجميع طوائفه على الاستقلال اضطرت الحكومة البريطانية إلى إصدار تصريح ٢٨ فوراير ١٩٢٢م للالتفاف حول أهداف الثورة ، ذاك الدستور الذى قضى بأن مصر أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ، غير أن بريطانيا تحفظت بالدفاع عن مصر ضد أى خطر خارجى وضرورة تأمين طرق المواصلات البريطانية المارة بمصر وحماية المصالح الأجنبية بمصر وكذا الأقليات واستمرار الحكم الثنائى المصرى البريطانى للسودان، وأكدت حكومة لندن أن تلك التحفظات ستظل مقيدة للاستقلال التام حتى انعقاد معاهدة مصرية بريطانية حولها ليتسنى لمصر الاستقلال التام من الاحتلال البريطانى(٧).

وعندما فوض المجلس النيابى المصرى وزارة "مصطفى النحاس" زعيم حزب الوفد لإجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية وعقد اتفاقية الاستقلال التام وغير المشروط لمصر وحل مسألة السودان تعثرت المفاوضات لعدم الاتفاق بين الجانبين حول حل مسألة السودان فالوفد المصرى فى حالة إصرار تام على أن السودان جزء لا يتجزء من مصر وبالتالى تتم وحدة وادى النيل بين البلدين، أما الوفد البريطانى فأصر على انفصال السودان عن مصر ليتسنى له استمرار فرض نفوزه الكامل على السودان ، فعلى هذا الأساس توقفت المفاوضات بين الطرفين ثم استؤنفت فى يناير ١٩٣٠م(٨).

والحقيقة أن بريطانيا ومنذ إصدارها تصريح ٢٨ فوراير ١٩٢٢ وهى تسعى لدى الحكومات المصرية المتعاقبة من أجل قبولها روح ذاك التصريح فى معاهدة ثنائية

---

(٧) مصطفى محمد رمضان :تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصرى ،ص٣٢٥.,

(٨) محمود شاكر :مرجع سابق، ص٤٥.

تجعل وجودها العسكرى فى وادى النيل (مصر والسودان) مشروعاً ،وعلى هذا الأساس بدأت سلسلة المفاوضات مع تلك الحكومات المتعاقبة والتى انتهت عام ١٩٣٦ بمعاهدة الاستقلال المصرى والتحالف مع بريطانيا فى ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦م بلندن ، والغريب أن الذى وقع على تلك المعاهدة من الجانب المصرى حكومة وطنية ضمت جميع الأحزاب المصرية آنذاك برئاسة مصطفى النحاس "رئيس الحكومة وزعيم حزب الوفد" ، تلك المعاهدة التى احتوت على شروط مجحفة لمصر مقابل الاستقلال ربطتها بالإمواطورية البريطانية لمدة عشرين عاماً ، فأكدت على عدم الاعتراف بحرية مصر فى علاقاتها الخارجية سواء فى السلم أو الحرب ولابد لها من الرجوع إلى بريطانيا واتباع مشورتها ، كما نصت المعاهدة على ضرورة تقديم مصر جميع المساعدات للقوات المسلحة البريطانية وحلفائها المتواجدة على الأراضى المصرية فى حالة الحرب ، وكذا نصت على أحقية بريطانيا فى استخدام موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها ، وكذا بقاء القوات البريطانية فى قاعدتها بقناة السويس والأراضى السودانية دون قيد أو شرط ،واستمرار الحكم الثنائى للسودان بناءً على اتفاقية ١٨٩٩م[٩].

من المتيقن أن الحكومة البريطانية استطاعت بناءً على معاهدة ١٩٣٦م إحكام سيطرتها على وادى النيل (مصر والسودان) فضلاً عن إحكام سيطرتها على قناة السويس تماماً بعد أن جعلت تلك الاتفاقية الوجود العسكرى البريطانى بمصر والسودان مشروعاً ، كما جعلت من السودان مستعمرة بريطانية تحرسها القوات المسلحة المصرية تحت إمرة الحاكم العام البريطانى واستشارة قائد الجيش المصرى ، وبذلك تعتبر تلك المعاهدة بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩م ، ففى

(٩) مصطفى محمد رمضان :تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصرى ،ص٣٢٨.وأيضاً : محمود شاكر :مرجع سابق، ص٨٠.

مقدمتها نصت على استقلال مصر بينما سلبت فى جوهرها ذاك الاستقلال كل معنى له أية قيمة تذكر.

محاولات مصر تحقيق وحدة مع السودان١٩٤٥-١٩٥٢م :

وفى ٢٠ ديسمبر من العام ١٩٤٥م وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بفوز بريطانيا وحليفاتها فى الحرب رفعت الحكومة المصرية مذكرة إلى السفير البريطانى بمصر لمطالبة الحكومة البريطانية بإعادة النظر فى تلك المعاهدة فوافق رئيس الوزراء البريطانى "ونستون تشرتشل(Wonston Tshertsheal)" بعد تأكده من عدم قيام حرب عالمية أخرى فى المستقبل القريب كما أرغمته المظاهرات المصرية المستمرة والمناهضة لتلك الاتفاقية ، وعندما بدأت المفاوضات بين الطرفين رأى المفاوض البريطانى أن يكون الجلاء البريطانى من مصر فى مدة أقصاها خمس سنوات وأن يسمح لبريطانيا باستخدام الأراضى المصرية كاملة أثناء الحرب ، أما الوفد المصرى فرأى أن تكون مدة الجلاء سنتين كحد أقصى مع ضرورة وحدة وادى النيل الأمر الذى رفضه الوفد البريطانى المفاوض تماماً مما أدى إلى انقطاع المفاوضات ، ومع استئنافها بين رئيس الوزراء المصرى آنذاك " إسماعيل صدقى " ووزير الخارجية البريطانى "بيفن(Peiven)" تم التوقيع من قبل الحكومة المصرية ونظيرتها البريطانية على مشروع معاهدة إلغاء اتفاقية ١٩٣٦ الذى اطلق عليه اسم مشروع (صدقى- بيفن) أذاعت الحكومة المصرية أن المشروع يشمل وحدة وادى النيل (مصر والسودان) بينما أصدرت الحكومة البريطانية بياناً رسمياً على لسان تشرتشل ثم بيفن كذبا فيه هذا الخبر وأكدا على عدم جلاء القوات البريطانية من السودان، وقد نص مشروع صدقى بيفن على إلغاء معاهدة ١٩٣٦وجلاء القوات البريطانية من داخل مصر إلى قاعدتها العسكرية بقناة السويس فى موعد أقصاه أول سبتمبر ١٩٤٩م مع تكوين لجنة دفاع مشترك بين البلدين والدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبى ،والعمل بمعاهدة١٨٩٩م

بشأن الوضع فى السودان، إلا أن المشروع تم رفضه من قبل الوفد المصرى المفاوض والبرلمان المصرى على حدٍ سواء كما انتشرت المظاهرات المناهضة للمشروع فى الشوارع والميادين المصرية والتى تخللتها أعمال عنف مما اضطر إسماعيل صدقى إلى الاستقالة من منصبه وبذلك تم إلغاء المشروع ، وبعد يومان فقط تشكلت حكومة "محمود فهمى النقراشى" الثانية التى حاول فيها النقراشى إلغاء معاهدة ١٩٣٦م باعتبارها متناقضة والاتفاقيات الدولية وطالب بجلاء القوات البريطانية التام عن مصر وهدد بثورة الشعب المصرى العارمة على الوجود البريطانى فى مصر إن استمر الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر كما طالب بإنهاء الحكم الثنائى للسودان وقيام وحدة وادى النيل الأمر الذى قابلته حكومة لندن بالرفض التام فلجأ النقراشى إلى مجلس الأمن الدولى فى أغسطس ١٩٤٦م لإرغام بريطانيا على تنفيذ مطالبه إلا أن مجلس الأمن أهمل القضية وخاصة بعد إرسال حزب الوفد مذكرة للسكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن أكد فيها على أن النقراشى ووفد مصر للمجلس لا يمثل الشعب المصرى وإنما يمثله حزب الوفد الذى يملك الأغلبية فى البرلمان المصرى، فعاد النقراشى يجر ذيول خيبة الأمل ، إلا أن المظاهرات المناهضة للاحتلال العسكرى البريطانى لمصر عمت المدن المصرية مما اضطرت معه سلطات الاحتلال البريطانى إلى الإعلان عن بدء انسحابها من الداخل المصرى إلى قاعدتها بقناة السويس، وفى ٢٨ديسمبر ١٩٥٠ وعندمازار بيفن مصر دعته حكومة "مصطفى النحاس" آنذاك إلى إجراء مفاوضات إلغاء اتفاقية ١٩٣٦وانعقدت المفاوضات التى كانت العقبة الرئيسية أمام نجاحها هى مسألة السودان فإصرار المفاوض المصرى على وحدة وادى النيل قابله وبشدة إصرار المفاوض البريطانى على بقاء الحال على ماهو عليه فما كان من النحاس إلا أن أعلن قيام وحدة وادى النيل والتى تضم مصر والسودان وإلغاء

اتفاقيتى١٨٩٩و ١٩٣٦ من جانب واحد فى ٨أبريل ١٩٥١م[١٠] فأرسلت حكومات بريطانيا وتركيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بمذكرات احتجاج إلى حكومة النحاس وطالبتها بالرجوع إلى الشعب السودانى لإجراء استفتاء عام لتقرير مصيره سواء بالحكم الذاتى أو الوحدة مع مصر بينما أصرت حكومة القاهرة على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر لذا رفضت احتجاج تلك الدول [١١].

وفى ٨ مايو ١٩٥٢أصدرت الحكومة البريطانية على لسان الحاكم العام البريطانى للسودان مشروع دستور الحكم الذاتى للسودان كرد فعلى على إلغاء النحاس لمعاهدتى١٨٩٩و١٩٣٦ وإعلان وحدة وادى النيل ، ونص المشروع على إقامة حياة برلمانية وحكومة انتقالية بالسودان تمهيداً لتقرير الشعب السودانى مصير بلاده من خلال استفتاء عام سواء بالوحدة مع مصر أو الحكم الذاتى لبلاده(١٢)، وكان الهدف الرئيسى لبريطانيا من ذاك المشروع هو فصل السودان عن أى وحدة مع مصر وإيهام الرأى العام السودانى بخطورة الوحدة مع مصر وضرورة اتباع السياسة البريطانية فى منطقة وادى النيل.

ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ المصرية والانفصال السودانى عن الوحدة مع مصر:

عقب نجاح ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢م والتى صاحبها تأييد شعبى عارم على المستوى المصرى[١٣]حرص نظام الحكم المصرى الجديد على إقامة علاقات لا تحمل أى عداء ضد الحكومة البريطانية بعد تخليها عن مساندة الملك فاروق لإخماد الثورة ، وعلى الرغم من ذلك تحفظت لندن فى علاقتها مع نظام الحكم المصرى الجديد فكان

---

(١٠) د. أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، جـ٣، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، د.ت ، ص٣٠٥.

(١١) محمود شاكر :مرجع سابق، ص٧٦.

(١٢) د. أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، جـ٢، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، د.ت ، ص١٣.

(13) Aryehyo Olfat,Arab Politices in the Soviet Mirror, Israel Univeristies Press, Jerusalum, pp42-43.

تعقيبها الوحيد على الأحداث فى مصر ما صرح به الوزير المفوض بالسفارة البريطانية فى القاهرة "مايكل كريزويل(Maikel Kreezweil)" بأن حكومته تأمل فى ألا تترك الإطاحة بالملك فاروق فراغًا خطيرًا بمصر ، واكتفى بالترحيب بالنظام الجديد أملاً فى تسوية مسألة السودان على الطريقة البريطانية [١٤]، بينما كان الغرض من حرص النظام المصرى على إقامة علاقات ودية مع بريطانية أملاً فى تسوية تلك المسألة بما يتناسب ورغبته فى إجلاء الاحتلال البريطانى من السودان وقيام وحدة وادى النيل كما هو واضح .

وما أن بدأت الاجتماعات مع قادة الثورة فى مجلس قيادة الثورة حتى كانت الأولوية حل مشكلة السودان التى ظلت معلقة منذ انعقاد معاهدة ١٩٣٦م ثم التفرغ للمشكلات الأخرى كجلاء الاحتلال البريطانى عن قاعدة قناة السويس وغيرها من المشكلات الوطنية ، وكان ذلك قد توافق مع إلحاح الحكومة البريطانية على التفاوض مع الجانب المصرى لحل مسألة السودان على أساس مشروع دستور الحكم الذاتى للسودان الذى أعده وأعلنه الحاكم العام البريطانى بالسودان وكان قد سلم الحكومتان المصرية والبريطانية نصه منذ ٨مايو ١٩٥٢ وطالبهما بالرد على ذاك الاقتراح بالموافقة أو الرفض فى موعد أقصاه ٨ نوفمبر من نفس العام [١٥].

وفى مقالة له أكد المؤرخ الشهير الدكتور "عبدالعظيم رمضان" على أن الحكومة البريطانية سارعت فى الموافقة على ذاك المشروع واستحسانه كأساس للمفاوضات مع الجانب المصرى ، كما أعلنت أنها فى انتظار الرد المصرى على ذاك المشروع ،

(١٤) أنتونى ناتنج : ناصر ، ترجمة : شاكر إبراهيم ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ص٦٩-٧٣.

(١٥) مصطفى محمد رمضان :تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصرى ، ص٣٩٧.

وعندما جاءت حكومة الثورة جددت حكومة لندن دعوتها للحكومة الجديدة بإعلان موقفها من المشروع(١٦)

وعلى الرغم من أن مجلس قيادة الثورة المصرى لم يصدر أى تعليق على مطالب الحكومة البريطانية التى وصلت إلى حد الإلحاح إلا أن نظام الحكم المصرى أعد العدة لضمان قيام وحدة مصر والسودان تحت اسم "دولة وادى النيل" قبل البدء فى المفاوضات على أساس مشروع دستور الحكم الذاتى فكلف مجلس قيادة الثورة أحد أعضائه ووزير الإرشاد القومى بالحكومة المصرية الجديدة وهو "صلاح سالم" لمهمة الإشراف على شئون السودان منذ أغسطس من نفس العام ، وكانت الخطة المصرية التى طالبت صلاح سالم بتنفيذها هى سرعة العمل على تنظيم الأحزاب السودانية فى حزب واحد يتبنى استراتيجية الوحدة مع مصر بما يتماشى ورغبة مصر فى نوع تلك الوحدة من خلال تقرير الشعب السودانى مصير بلاده بالوحدة مع مصر(١٧).

وفى سبتمبر من نفس العام دعى مجلس قيادة الثورة الأحزاب السودانية لزيارة القاهرة(١٨)، وعندما وصلت قيادات تلك الأحزاب للقاهرة لمعرفة موقف الحكومة المصرية من مشروع الدستور(١٩)، وعلى الجانب الآخر حاولت بريطانيا تدارك أمر قيام تلك الوحدة فعندما اجتمع مجلس وزرائها فى ٢٥ سبتمبر من نفس العام لمناقشة مسألة السودان اقترح وزير الدولة للشئون الخارجية "سلوين لويد(Selwyen Loid)" ضرورة تعديل مشروع الدستور لكى لا تُتهم الحكومة البريطانية سواء من الجانب المصرى أوالسودانى بتجاهلها للمصالح المصرية فى السودان من خلال ذاك المشروع، كما أكد على أن التعديل المقترح سيدفع نظام الحكم المصرى بالتعجيل بإجراء المفاوضات وعقد

---

(١٦) جريدة الوفد ، بتاريخ ١٤فوابر١٩٩٤م، ص٩.

(١٧) أحمد حمروش : مرجع سابق ، جـ٣، ص٣٠٤.

(١٨) نفسه ، جـ٢،ص١٣.

(١٩) نفسه،ص٣٠٤.

معاهدة حول مستقبل السودان والإسراع فى حل تلك المسألة بما يتناسب والمصالح البريطانية فى المنطقة ، وكذا اقترح تجديد دعوة الحكومة المصرية للمفاوضات ، لذا ألح السفير البريطانى بالقاهرة "ألف ستفنسون(Raleph Stefienson)" على مجلس قيادة الثورة المصرية ببدء فورى للمفاوضات حول تلك المسألة ، بينما أصرت الحكومة المصرية على تأجيل موعد بدء المفاوضات لمدة شهرين وتحججت بانشغالها فى ترتيب أمورها الداخلية(٢٠).

ومن الملاحظ أن الحكومة المصرية أرادت كسب أكبر وقت ممكن لإعطاء الفرصة لصلاح سالم فى العمل على إقناع قيادات الأحزاب السودانية بالانضمام فى حزب واحد، وبالفعل نجح صلاح سالم فى مهمته ففى أكتوبر من العام ١٩٥٢م أُعلن عن اندماج الأحزاب فى حزب واحد أطلق عيه اسم "الحزب الوطنى الاتحادى" واختير السياسى الوحدوى بالسودان "إسماعيل الأزهرى" رئيساً له، ولم يتخلف عن الانضمام إليه من الأحزاب السودانية سوى حزب الأمة المناهض للوحدة مع مصر والموالى للسياسة البريطانية فى المنطقة(٢١)، والحزب الاشتراكى رغم تأييده للوحدة مع مصر(٢٢)، وتبنى الحزب الجديد مسألة تقرير مصير بلاده بالوحدة مع مصر وقيام دولة وادى النيل(٢٣).

وفى نفس الشهر نشط الزعيم السياسى السودانى عبدالرحمن المهدى فى التشاور مع الحكومتين البريطانية والمصرية لسرعة إجراء المفاوضات وعقد اتفاقية حول مستقبل

---

(٢٠) جريدة الوفد، بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٩٤، ص٩.

(٢١) أحمد حمروش : مرجع سابق، جـ٣،ص٣٠٦. وأيضاً :أنتونى ناتنج :مرجع سابق ، ص٧٥.

(٢٢) أحمد حمروش : نفسه، جـ٢،ص٢٥. وأيضاً : نفسه، جـ٣،ص٣٠٨.

(٢٣) نفسه،جـ٢،ص١٤.

السودان[٢٤]، فحاولت الحكومة البريطانية إحراج الموقف المصرى الداعى إلى تأجيل المفاوضات حول ذلك الشأن ففى نهاية أكتوبر من نفس العام أعلن وزير خارجيتها "أنتونى إيدن(Anthony Eden)" بأن الحاكم العام البريطاني بالخرطوم سيضع مشروع دستور الحكم الذاتى للسودان موضع التنفيذ ، مما اضطرت معه الحكومة المصرية الموافقة على سرعة البدء فى المفاوضات ، ففى الثانى من نوفمبر ١٩٥٢أرسلت بمذكرة إلى نظيرتها البريطانية[٢٥] أكدت فيها على تأييدها التام لاستقلال السودان عن الاحتلال العسكرى المصرى والبريطانى على حدٍ سواء وأعربت فيها عن استعدادها التام للتفاوض مع الجانب البريطاني لتحقيق ذلك بناءً على عدة مقترحات وهى: إجراء انتخابات برلمانية سودانية وقيام حكومة انتقالية لا تزيد مدتها عن ثلاث سنوات ثم يتم استفتاء عام بالسودان حول تقرير مصير بلادهم إما بالوحدة مع مصر أو الانفصال عنها ،وأن تقوم هيئة دولية بالإشراف على الانتخابات البرلمانية بالتعاون مع الحاكم البريطانى ،وأن تتم القوات البريطانية والمصرية انسحابها من السودان فى موعد أقصاه قبل موعد الاستفتاء العام ، مع ضرورة تحديد سلطات الحاكم العام وضرورة إشراف البرلمان السودانى على الاستفتاء العام لتفادى أى تلاعب بنتائج الدوائر الانتخابية[٢٥].

---

(٢٤) عبدالرحمن على طه : السودان للسودانيين ، المركز العام لرئاسة حزب الأمة ، أم درمان ، ١٩٥٥،ص٩٣.

(٢٥) د.عبدالرؤوف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩-١٩٥٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١،ص١٨٨.

(٢٥) مجلس الوزراء المصرى :مجموعة وثائقية عن السودان (السودان من١٨٤١-١٩٥٣م) ، المطبعةالأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣،ص٢٩٣.وأيضًا : أنتونى ناتنج : مرجع سابق ،ص٧٤,

والحقيقة أن الحكومة البريطانية أدركت مدى براعة دوائر صنع القرار المصرى الجديدة مما جعلها تضطر إلى قبول التفاوض على الأسس المصرية[٢٦]، على الرغم من تذمر نواب مجلس العموم البريطانى من أعضاء حزب العمال من تلك المذكرة واعتبروها مكر مصرى لاستغلال ثقة السودانيين تجاههم بطريقة يتعذر معها منحهم حق الاستقلال فى تقرير مصيرهم لضم السودان تحت حكمهم باسم وحدة وادى النيل[٢٧].

وفى ٢٠نوفمبر ١٩٥٢م بدأت المفاوضات بين الوفد المصرى الذى تكون من أعضاء مجلس قيادة الثورة "صلاح سالم وحسين ذو الفقار ومحمود فوزى وحامد سلطان وعلى زين العابدين) برئاسة رئيس المجلس "محمد نجيب" والوفد البريطانى الذى تكون من عضو السفارة البريطانية بمصر "كور زويل(Koor Zweil)" وسكرتير أول السفارة "باورز (Pawers)" برئاسة السفير البريطانى بالقاهرة "الف ستيفنسون "[٢٨] أثار خلالها الوفد البريطانى عدة عقبات أمام الأهداف المصرية من المفاوضات والتى كان أولها حرص الجانب البريطانى على الاحتفاظ ببعض سلطات الحاكم العام البريطانى بالسودان لحماية أهل الجنوب من أهل الشمال المسلمين[٢٩] ، واعتبار ذلك ضمانة لأهل الجنوب تمهيداً لإقامة دولتهم المستقلة عن الشمال السودانى ، إلا أنه تراجع بعد الإصرار الذى لاقاه من المفاوض المصرى على وحدة السودان[٣٠]، وفى واقع الأمر أرادت الحكومة البريطانية من خلال تلك الخطوة الحصول على ضمان لاستمرار

(٢٦) محمد على الطيب : الحركة الوطنية فى السودان ١٩٣٦-١٩٥٦م ،رسالة دكتوراه فى التاريخ الحديث بكلية الآداب ، جامعة عين شمس، القاهرة ، ١٩٨٣، ص٢٤٠.

(٢٧) أنتونى ناتنج : مرجع سابق، ص٧٥.

(٢٨) مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ١٨٨٢-١٩٥٨م، مطابع النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩، ص٣٣٧.وأيضاً : أحمد حمروش :مرجع سابق ، ج٢،ص١٥.

(٢٩) عبدالرؤوف أحمد عمرو: مرجع سابق ، ص١٩٠.

(٣٠) مصطفى محمد رمضان : تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصرى ، ص٣٦٧.

نفوذها على السودان لاعتقادها باحتمالية تحيز الشمال السودانى للوحدة مع مصر ، فضلاً عن السيطرة على أعالى النيل .

ومن جانبه حرص المفاوض البريطانى على عدم ترك الحرية التامة للبرلمان السودانى فى توجيه سياسة السودان خلال الفترة الانتقالية وأصر على تعاون الحاكم العام البريطانى بالسودان معه، بينما أصر المفاوض المصرى على ترك الحرية للبرلمان السودانى فى إدارة شئون البلاد دون تدخل من أى جهة أخرى وفى نهاية المطاف حرص المفاوض البريطاني على استمرار بقاء أكبر عدد ممكن من الوظائف الحكومية بالسودان فى أيدى الموظفين البريطانيين لأطول فترة ممكنة ، الأمر الذى قوبل برفض شديد من المفاوض المصرى الذى تمسك وبقوة بسودنة الإدارة السودانية وتوقفت المفاوضات على أن يتم استئناف المرحلة الأخيرة منها(٣١).

ولكى تضمن الحكومة المصرية سودنة السودان وجلاء الاحتلال البريطانى منها عمدت قبل استئناف المرحلة الأخيرة من المفاوضات إلى إرسال صلاح سالم للسودان فى الثالث من يناير ١٩٥٣م للاتفاق مع قيادات الحزب الوطنى الاتحادى والحزب الاشتراكى وغيرهم على تحرير وثيقة مطالب الرأى العام السودانى بسودنة الإدارة بالسودان وتحديد اختصاصات الحاكم العام البريطاني أثناء الفترة الانتقالية وجلاء القوات البريطانية والمصرية من السودان قبل موعد الاستفتاء كأساس لدستور الحكم الذاتى بالسودان ، وهددت الوثيقة بعدم إجراء الانتخابات البرلمانية والاستفتاء العام ، ورحبت القيادات السودانية بالأمر وسلمت صلاح سالم الوثيقة فوقعت الحكومة المصرية عليها(٣٢).

ومع استئناف المرحلة الأخيرة من المفاوضات وضع المفاوض المصرى تلك الوثيقة أمام المفاوض البريطانى فاضطرت الحكومة البريطانية إلى قبول مطالب

---

(٣١) عبدالرؤوف أحمد عمرو: نفسه ، ص١٩٠- ص١٩١.

(٣٢) نفسه.

الأحزاب والرأى العام السودانى[٣٣]، وفى ١٢ فبراير ١٩٥٣م تم توقيع اتفاقية السودان والتى كان من أهم بنودها : أن يمثل الحاكم العام البريطانى بالخرطوم السلطة الدستورية العليا بمعاونة لجنة الحاكم التى تتكون من خمسة أعضاء منهم سودانيين إثنين ومصرى وبريطانى وهندى[٣٤] مهمتها الإشراف على الانتخابات البرلمانية السودانية ، كما أكدت المعاهدة على تحديد ثلاث سنوات كفترة انتقالية للبرلمان السودانى والحكومة التى تشكل على أساس أغلبية المقاعد بالبرلمان لتولى مقاليد الحكم تمهيداً لتصفية الإدارة المصرية والبريطانية ، وسودنة السودان وجلاء القوات البريطانية والمصرية من السودان قبل موعد الاستفتاء العام لتقرير مصير البلاد وإعداد دستور موحد لشمال السودان وجنوبه[٣٥].

من الواضح أن اتفاقية السودان تعتبر نصراً حقيقياً لحكومة المصرية على نظيرتها البريطانية فى السودان وتمهيداً للوصول إلى وحدة وادى النيل التى تناهضها بريطانيا بكل الطرق ، فلأول مرة منذ العام ١٨٩٩م مُنحت الحكومة المصرية حقاً مساوياً لنظيرتها البريطانية فى السودان ، لذا طالب رئيس الوزراء البريطانى "وانستون تشرتشل" بضرورة عدم إعطاء الحكومة المصرية فرصة إقامة وحدة مع السودان لضمان استمرار النفوذ البريطانى على مقدرات الشعب السودانى[٣٦]، وفى مجلس العموم البريطانى انتقد نواب المجلس من أعضاء حزب العمال المعارض تلك الاتفاقية وأعربوا عن شكوكهم فى أهميتها فحذرهم وزير الخارجية إيدن من أن عدم تصديق المجلس عليها سيتيح الفرصة للحكومة المصرية لمضاعفة حملتها الدعائية ضد

---

(33) F.O,371/102745 ,R.No8811, from W.Crady to F.O,,Dat. Jony 26,1953.

(٣٤) مجلس الوزراء المصرى : مصدر سابق، ص ص٢٩٣-٢٩٦.

(35) Ibid ,Soudant Agrement,Dat. Feb12 , 1953 .

وأيضاً : مذكرات محمد نجيب (كلمتى للتاريخ) ، دار الكتاب النموزجى ، القاهرة ، ١٩٧٥، ص١١٤.

(٣٦) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس (حرب الثلاثين عاماً)، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٤٨.

الاحتلال البريطانى للسودان وهدد بتقديم استقالته فى حالة عدم تصديق المجلس عليها[٣٧] .

ومن جانبها حاولت الحكومة البريطانية ضم السودان إلى رابطة الكومنولث لضمان استمرار نفوذها عليه لذا أصدرت بياناً رسمياً بعد عدة أسابيع من عقد الاتفاقية حثت فيه السودانيين على ضرورة الانضمام للكومنولث وتقرير مصير البلاد بالاستقلال عن الوحدة مع مصر ، الأمر الذى احتجت معه حكومة القاهرة واعتبرته تأهيلاً بريطانياً لضمان بقاء نفوذها على المنطقة ، ولم تكتف القاهرة بالاحتجاج بل عملت على إقناع السودانيين بضرورة فوز الحزب الوطنى الاتحادى فى الانتخابات البرلمانية لضمان قيام وحدة وادى النيل[٣٨] فكلفت صلاح سالم بالأمر لخبرته بالسياسة السودانية ، فعمل على إقناع الرأى العام السودانى بالعقل حيناً والرشوة أحياناً[٣٩]، حيث قدمت حكومة القاهرة مساعدات مالية كبيرة للأحزاب المؤيدة للوحدة مع مصر ، فضلاً عن الحملات الدعائية التى لا تتوقف لتأييد وحدة وادى النيل والمهاجمة وبشدة للانفصال السودانى عن أى فكرة لها سواء فى الصحف أو الإذاعات التى سيطرت عليها الإدارات المصرية بالسودان[٤٠] .

أثارت هذه التصرفات امتعاض دوائر صنع القرار البريطاني ففى جلسة أكتوبر ١٩٥٣م بمجلس العموم حاول رئيس الوزراء البريطانى "أنتونى إيدن" إقناع الأعضاء بعدم جدوى ما تقوم به مصر لتحقيق وحدة وادى النيل فتحدث عن مهمة صلاح سالم بالسودان مؤكداً على عدم قدرته إقناع السودانيين بذاك الأمر لرغبتهم فى الاستقلال

---

(٣٧) أحمد حمروش : مرجع سابق ، جـ٢،ص١٦.

(٣٨) أنتونى ناتنج : مرجع سابق ، ص٧٥.

(٣٩) أحمد حمروش : نفسه، ص١٧.

(٤٠) محسن محمد : مصر والسودان (الانفصال بالوثائق البريطانية والأمريكية)، ط١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤،ص٢٣٢.

والانفصال عن أى وحدة مع مصر ، وأضاف وزير خارجيته "سلوين لويد" بأن الحزب الوطنى الاتحادى لم يرشح نفسه بعد للانتخابات وإن فعل فلن ينجح لضمان حكومة لندن الحصول على أصوات أهل الجنوب السودانى لصالح حزب الأمة الموالى لسياستها فى انفصال الجنوب عن الشمال وانفصال السودان عن مصر(٤١)، ومع اشتداد المعركة الانتخابية روج الحاكم العام البريطانى لتقوية الروح الانفصالية لدى أهل الجنوب السودانى ، وكان رئيس الوزراء المصرى "جمال عبدالناصر" قد علق على الأمر بأنه محاولة بريطانية لقطع الطريق على سياسة مصر التحررية فى الوصول إلى وسط وجنوب القارة الأفريقية الأمر الذى شكل تهديداً مباشراً للنفوذ البريطانى على قارة أفريقيا ووادى النيل(٤٢).

و فى نوفمبر ١٩٥٣ وقبيل الموعد المحدد للانتخابات البرلمانية زادت الحكومة المصرية من حملاتها الدعائية ضد دعاة الاستقلال والانفصال السودانى عن الوحدة مع مصر والمؤيدة لوحدة وادى النيل ، كما منحت القاهرة إجازات مدفوعة الأجر لآلاف الموظفين السودانيين العاملين بمصر للذهاب إلى السودان واستخدام نفوذهم فى مساندة الحزب الوطنى الاتحادى المتبنى لوحدة وادى النيل فى حملته الانتخابية ، ووضعت حكومة القاهرة جميع موارد الإدارات المصرية بالسودان وخاصة إدارة الرى بجنوب السودان تحت تصرف ذاك الحزب ودعاة الوحدة(٤٣)، مما أدى إلى فوز الحزب الوطنى الاتحادى بأغلبية ساحقة للمقاعد البرلمانية فى مجلسى الشيوخ والنواب على حدٍ سواء ،

---

(٤١) أحمد حمروش : نفسه،ص١٧.

(٤٢) مركز دراسات الوحدة العربية : المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات وأحاديث الرئيس جمال عبدالناصر (الجزء الثانى ١٩٥٥-١٩٥٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،القاهرة، د.ت ، ص٥٦.

(٤٣) محسن محمد : مرجع سابق ، ص٢٣٢.

الأمر الذى يؤكد نجاح مهمة صلاح سالم وتمهد الطريق أمامه لتنفيذ مهمة إقناع السودانيين بالتوقيع رسمياً على وثيقة وحدة وادى النيل(٤٤) .

وفى ٩يناير ١٩٥٤م وعندما تشكلت وزارة إسماعيل الأزهرى كحكومة انتقالية بناءً على الاتفاقية أكد الأزهرى على أن الحكومة المصرية ستبالغ فى تدخلها فى السودان لتفعيل الوحدة معها مهما كانت الظروف أما الحكومة البريطانية فأمعنت فى إذلال نظيرتها السودانية للحد من زيادة الدور المصرى فى السودان ، ووقد تمثل الدور المصرى فى تخصيص حكومة القاهرة جزءاً من ميزانيتها لإقامة جامعة ومدارس فى جميع أنحاء السودان عامة والجنوب السودانى خاصة ، كما أهدت السودان أسلحة وذخائر وأرسلت خبرائها العسكريين لتدريب الجنود السودانيين وأنشأت صندوق خيرى لدعم السودان فى إجراءات سودنة الإدارة السودانية مقابل قيام أعضاء الحزب الوطنى الاتحادى بالبرلمان بالعمل على وحدة وادى النيل(٤٥).

وفى مطلع مارس ١٩٥٤م وعندما زار الرئيس المصرى "محمد نجيب" السودان لافتتاح البرلمان نظم حزب الأمة والأنصار(*) مظاهرات دامية وأعمال عنف احتجاجاً على افتتاح نجيب للبرلمان وعمل مصر على الوحدة ، مما أدى إلى تأجيل افتتاح البرلمان إلى العاشر من نفس الشهر ، تلك المظاهرات العارمة التى انقسم معها الرأى العام السودانى بين أربعة مظاهر رئيسية تتحكم فى الموقف والتى كان أولها: التدخل المصري بالدعاية النشطة لكراهية كل ما هو بريطانى فى البلاد ، وثانيها: عدم خبرة مجلس الوزراء السودانى بإدارة شئون البلاد وكراهية البريطانيين ، وثالثها: قدرة الأنصار على إثارة الاضطرابات وتخطى الإدارة كما حدث فى أول مارس ١٩٥٤م لتنفيذ

---

(٤٤) أنتونى ناتنج : مرجع سابق،ص٧٥.

(٤٥) محسن محمد : مرجع سابق ،ص٢٣٣.

(*) هم شريحة من الشعب السودانى سموا بهذا الاسم لأنهم مناصرون للثورة االمهدية المناهضة للوحدة مع مصر والمطالبة باستقلال السودان .انظر: نفسه ،ص٢١٦.

انفصال السودان عن أى وحدة مع مصر ، ورابعها: انعدام نفوذ الحاكم العام لوقف تلك الأعمال الدامية فى ظل دستور الحكم الذاتى الجديد والاتفاقية[٤٦].

وفى ٨ مارس من نفس العام أصدر مجلس الوزراء البريطاني تعليماته إلى الحاكم العام البريطانى "روبرت هاو(Robert Haw)" بتهديد حكومة الأهوى بإعلان حالة الطوارئ الدستورية وحل البرلمان وإقالة الحكومة[*] إن لم تقدم له الحكومة تأكيداً مطلقًا ونهائيًا بشأن عدم إقالة عضو لجنة الحاكم وأحد كوادر حزب الأمة السودانى "إبراهيم أحمد" ، وكذا المطالبة بوقف التدخل المصرى فى شئون السودان وعدم دعوة محمد نجيب لزيارة السودان مرة أخرى ، الأمر الذى قابله الأهوى بالرفض مؤكداً فى لقاءٍ له مع لويد على عدم استطاعته مطالبة المصريين وخاصة نجيب الذى يتمتع باحترام الرأى العام السودانى ، ثم أن البرلمان السودانى صدَّق فى ٢١ أبريل ١٩٥٤ على قرار الحكومة إقالة ابراهيم محمد من لجنة الحاكم وتعيين السياسى المشهور بالجنوب السودانى والمؤيد لقيام وحدة وادى النيل "سرسيوايرو" بإيعاز من الحكومة المصرية التى تهرول نحو إصدار قرار سياسى بالسودان لإقامة تلك الوحدة ، ولم تجد حكومة لندن بدًا من قبول الأمر الواقع بعد الضغوط الشديدة التى مارستها عليها الحكومة الأمريكية التى منعتها من إثارة أزمة مع مصر والتى من المتوقع إجبارها نصراً على الاتحاد السوفيتى من خلال انضمام حكومة القاهرة لنظام الأحلاف الغربية بالشرق الأوسط ،واكتفى رئيس حزب الأمة "عبدالرحمن المهدى" بإعلان مناهضته لوحدة وادى النيل بالقوة[٤٨].

---

(٤٦) نفسه، ٢١٨.

(*) حيث أن المادة ٢٠١ من دستور الحكم الذاتى السودانى أعطت للحاكم العام حق إعلان حالة الطوارئ الدستورية فى أى وقت يتعرض للمقاطعة أو أى مأزق سياسى وبموجب حالة الطوارئ تكون فى يده كل السلطات .انظر: نفسه ، ٢٢١.

(٤٨) نفسه ، ص٢٢١، ص٢٢٦.

ومع ذلك فإن مناداة الأهوى بالوحدة مع مصر كان قد حال دونها أزمة مارس ١٩٥٤ المصرية التى أدت إلى إقالة محمد نجيب على يد مجلس قيادة الثورة وتولى عبدالناصر الحكم ، وللشعبية التى كان يتمتع بها نجيب فى نفوس السودانيين فأعادوا النظر فى أمر الوحدة برمتها لخشيتهم من استشراء الفساد والمؤامرات فى مصر للوصول للحكم وبالتالى عدم الاستقرار[٤٩]، فما كان من السياسيين السودانيين المنادين بالوحدة مع مصر إلا أن نبذوها كفكرة ، أما الأهوى فقد كان من البداية يتلاعب بتلك الفكرة للإستفادة من المصريين للتخلص من الاحتلال البريطاني وتدعيم استقرار البلاد حتى يتم الاستفتاء العام بالانفصال عن أى وحدة مع مصر والاستقلال التام باعتباره مستقبل السودان، وهذا ما أكده وزير المواصلات ونائب رئيس الوزراء "مبارك زروق" فى لقاءٍ له مع مستشار الحاكم العام البريطانى بالسودان "وليم لوس(Welim Los)" والذى أكد له على أن الوحدة الحقيقية بين مصر والسودان هى مياه النيل .

من البديهى وفى ظل تلك الظروف أن ينتهز الأهوى أزمة مارس بمصر ليسفر عن وجهه الحقيقى تجاه نظام الحكم المصرى وسياسته الوحدوية تجاه السودان فأغلق الصحف السودانية المؤيدة للوحدة مع مصر ورفض الحصول على السلاح أو التدريب المصرى واستعاض عنه بالأسلحة والخواء البريطانيين ، ومن جانبه استغل حزب الأمة توتر العلاقات المصرية السودانية أسوأ استغلال ففى جلسة مايو ١٩٥٤بالبرلمان السودانى هاجم حكومة الأهوى لصمتها تجاه ما أشيع عن تشجيع مصر لعناصر بالجيش السودانى للقيام بانقلاب عسكرى [٥٠]، أما الحكومة البريطانية فانتهزت الفرصة وحرضت وزير الدفاع السودانى "على البرغنى" على اتخاذ موقف حاسم تجاه تلك الممارسات المصرية ، وبالفعل هدد البرغنى فى بيانٍ له حكومة القاهرة بأن أى محاولة

---

(٤٩) محمد على الطيب : مرجع سابق ، ص٢٦٦. وأيضاً : أحمد حمروش : مرجع سابق ، جـ٣، ص٣١٣.

(٥٠) محسن محمد : مرجع سابق ، ص٢٢٨.

لاختراق الجيش السودانى تعتبر عملاً عدائياً ، كما أكد المرغنى لوليم لوس عن أن الاتحاد المتوقع مع مصر لا يعدو عن كونه صداقة وتعاون على أساس استقلال السودان وانفصالها عن أى وحدو مع مصر(٥١).

وفى ٣٠ سبتمبر من نفس العام قام صلاح سالم بزيارة مفاجئة للسودان لتدارك أمر الوحدة واستمر بها ١٢ يوماً فى محاولة لإقناع الأهوى والرأى العام السودانى بأهمية الوحدة لدى السودان داعياً إلى سرعة اتخاذ خطوات ملموسة نحوها كمبادرة سودانية فى هذا المجال وإن كان اتحاد جزئ بين البلدين كوحدة العملة والتدريب العسكرى وشئون الدفاع والسياسة الخارجية ، والحقيقة أن القاهرة كانت قلقة من قوة حركة الاستقلال والانفصال عن مصر وخاصة فى الجنوب لذا ألقى صلاح سالم خطباً عديدة فى عدة أقاليم سودانية وخاصة إقليم الجنوب عن دور مصر فى مساندة السودان لتحقيق حريته من الاحتلال البريطانى ووعود مصر بالمساعدة فى خطط التنمية وأن السودانيين أحرار فى تقرير مصيرهم حتى لو كان الانفصال عن مصر ، كما تودد صلاح سالم للزعماء السياسيين والحكومة وخاصة المرغنى المحبوب لدى السودانيين لإقناعه بضرورة وحدة وادى النيل(٥٢)، ولكن الأهوى أعلن فى لقاء صحفى مع جريدة "الديلى تلغراف(Daily Telegraph)" البريطانية بعد يوم واحد فقط من انتهاء زيارة صلاح سالم بأن أى وحدة مع مصر تحرم السودان سيادة أبنائه وأن الحكومة والسودانيين مصممين على الانفصال والاستقلال عن أى وحدة(٥٣) ، وبذا فشلت مهمة صلاح سالم وهدفه من تلك الزيارة .

وفى ١٩ أكتوبر من نفس العام وأثناء تواجده بمصر لتوقيع اتفاقية الجلاء معها تحدث "أنتونى ناتنج(Anthony Nathing)"وزير الدولة لشئون الخارجية البريطانية

---

(51) F.O,371/101714,Leter, from W.Kenrick to Bromley,Dat.May25.1954.

(٥٢) محسن محمد : مرجع سابق ، ص٢٣٩.

(53) Daily Telegraph News,Dat.13,Oct,1954.

مع صلاح سالم الذى طالبه بكف حكومة لندن عن وضع العراقيل فى السودان أمام وحدة وادى النيل باعتبارها الأمل الوحيد لتفادى الانهيار الإدارى والفوضى بالسودان، واقترح بأن تكون الوحدة مرنة تشمل السياسة الخارجية والدفاع مع توحيد نظام الحكم تحت رئيس واحد ، ثم ما لبث أن ألح على السفير البريطانى بالقاهرة ڑالف ستيفنسون" طالبًا الدعم البريطانى لإقناع السودانيين بتحقيق الوحدة مع مصر فى أيٍ من أشكالها(٥٤) ، إلا أن رد الحكومة البريطانية كان عنيفًا فقد أرسلت وزارة خارجيتها برقية شديد اللهجة إلى حكومة القاهرة أكدت فيها على عدم وجود أمل فى التنسيق السياسى بين البلدين فى هذا الشأن وأنها ترحب بسلوك مصرى محايد تجاه الاستفتاء العام حول تقرير مصير السودانيين وطالبتها بالاعتراف باتجاه السودان نحو الاستقلال(٥٥) .

والحقيقة أن الانفصال أصبح تحصيل حاصل ففى ٨ نوفمبر ١٩٥٤ وعقب تحديد إقامة محمد نجيب أصدر الأزهرى قرارًا رسميًا بعدم الدعوة إلى الوحدة مع مصر وفضل الانفصال واستقلال السودان وانتقد سياسة صلاح سالم فى استخدام الرشوة لجذب الرأى العام السودانى بالاستفتاء المنتظر لاختيار الوحدة مع مصر مصيراً ليلادهم ، كما أعلن عن إرتباطه بالسياسة البريطانية فى انفصال السودان عن مصر مما أكسبه عداء صلاح سالم(٥٦)، الأمر الذى أكد المقولة الشائعة آنذاك بأن الأزهري لم يكن يهمه من الدعم المصر سوى طرد الاحتلال البريطانى من السودان ضرباً بدعواه إلى الوحدة مع مصر عرض الحائط .

ومن جانبه انتهز حزب الأمة تلك الأوضاع المضطربة بين صلاح سالم والأزهرى ففى مارس ١٩٥٥م دبر بالاشتراك مع المخابرات البريطانية بالسودان مظاهرات جماهيرية ضد صلاح سالم ومسالكه فى السودان لحمل السودانيين على

---

(54) F.O,371/101714, R- , from Cairo to F.O, Dat.July31,1954.

(٥٥) نفسه ، ص٢٤٦.

(56) F.O,371/101714,Tel 224,from F.O to Cairo,Dat.Nov15 , 1954.

اختيار الوحدة مع مصر مصيراً لهم ، الأمر الذى اضطر جمال عبدالناصر إلى إقالته وتولى شئون السودان بنفسه[٥٧] لإنقاذ الأمر تجاه محاولة قيام الوحدة المتهاوية، وأمام تلك التطورات كان الأهوى قد انتهى من إجراءات سودنة الإدارة وأقر البرلمان السودانى فى ١٦ أغسطس ١٩٥٥ بوثيقة مطالبة الحكومة السودانية للقوات المصرية والبريطانية إتمام انسحابها من البلاد لقرب موعد الاستفتاء العام بناءً على اتفاقية السودان[٥٨]، وحاولت الحكومة البريطانية تأجيل الانسحاب لضمان اختيار الاستقلال مصيراً للبلاد وانفصال الجنوب عن الشمال فلم يكد يمر يومان على قرار البرلمان السودانى حتى دبرت المخابرات البريطانية بالسودان انتفاضة الجنوب ضد الجيش السودانى وجنود الشمال السودانى لخلق مبرر لعدم انسحابها من الجنوب السودانى، إلا أن قوة السلطات السودانية على قمع الانتفاضة حال دون ذلك فاضطرت بريطانيا إلى إتمام انسحابها العسكرى من السودان فى نوفمبر من نفس العام وتوامن ذلك مع جلاء القوات المصرية . ومن جانبٍ آخر حاولت الحكومة البريطانية إقناع عبدالناصر بقبول اقتراح الحاكم العام البريطانى بالسودان "هليم(Heleem)" باستبعاد ممثلى مصر وبريطانيا من اللجنة الخماسية المتوقع إشرافها على الاستفتاء المنتظر إلا أن عبدالناصر رفض الإقتراح واعتبره التفاف على محاولة الوحدة ولم يدر بخلد عبدالناصر أن هليم استطاع إقناع الأهوى بالأمر منذ أغسطس من نفس العام[٥٩] .

وعلى أية حال لم يتم الاستفتاء العام فقد أصدرت الحكومة الانتقالية قراراً بعدم إجراءه بعد إجماع دوائر صنع القرار والأحزاب السودانية على رفض الوحدة مع مصر ، وبناءً عليه وفى ١٩ديسمبر ١٩٥٥ م أقر مجلس النواب السودانى استقلال البلاد

---

(٥٧) أحمد حمروش : مرجع سابق ، جـ٢،ص٣٢.

(٥٨) نفسه .وأيضاً : مصطفى محمد رمضان : : تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصرى،ص٣٦٧.

(٥٩) أحمد حمروش : مرجع سابق ، جـ٢،ص٣٢.

وتبعه مجلس الشيوخ بثلاثة أيام(٦٠)، ومطلع العام ١٩٥٦ أعلن الأزهرى عن قيام الجمهورية العربية السودانية ففى نفس اليوم رحبت بريطانيا بالأمر وأعلنت اعترافها بتلك الجمهورية الوليدة ، مما اضطر القاهرة أن تفعل الأمر نفسه(٦١).

ومن البديهى أن تتخلى الحكومة المصرية عن دعمها للأزهرى فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٦ بعد أن ضرب بوعوده الداعمة لقيام وحدة وادى النيل عرض الحائط وقضى على محاولات مصر الحثيثة لقيام تلك الوحدة ودعمها الكامل للسودان لهذا الغرض ، ولم تجد الحكومة البريطانية صعوبة فى دعم حزب الأمة الموالى لسياستها فى المنطقة ن مما أدى إلى فوزه بالأغلبية ، ومع تشكيل حكومة حزب الأمة فى مارس من نفس العام لم تكتف بتأكيد الانفصال السودانى عن مصر بل تبنت موقفاً معادياً للمصالح المصرية(٦٢).

وهكذا نجد أن محاولات الوحدة المصرية السودانية وقيام دولة وادى النيل التى استمرت بصورة جادة منذ ١٩٤٥وحتى العام ١٩٥٦م باءت بالفشل بعد أن وقفت سلطات الاحتلال البريطانى بالسودان لتلك المحاولات بالمرصاد لإفشالها وانفصلت السودان عن مصر تماماً ، وقد توصلت من تلك الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن محمد على عندما ضم السودان بالقوة إلى مصر منذ العام ١٨٢٠ لم يكن بهدف وحدة وادى النيل وليته فعل ذلك وإن حدث لكانت وحدة وادى النيل أمراً واقعاً لم تستطع بريطانيا ولا غيرها فصل السودان عن مصر .

---

(٦٠) نفس المرجع السابق والصفحة . وأيضاً محسن محمد : مرجع سابق، ص٢٩٠.

(٦١) مصطفى محمد رمضان : : تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصرى،ص٣٦٧.

(63) Peter . Mansfield ,The Middle East (Apolitical and economical),Oxford University Press, London, 1973 , P.225.

- أن الثورة المهدية عام ١٨٨١م ضد الوجود العسكرى المصري فى السودان لم تكن بهدف إشعال الروح القومية وإنما اعتبر زعيم الثورة نفسه المهدى المنتظر الذى سيوحد العالم الإسلامى تحت حكمه وبدأ بالسودان لكونها مسقطرأسه .
- أن سلطات الاحتلال البريطانى عندما احتلت مصر عام ١٨٨٢م أرادت القضاء على الثورة المهدية واحتلال السودان لتكون لها دون مصر ، ولكن فشلها فى قمع تلك الثورة اضطرها للاستعانة بالجيش المصرى لخبرته فى السودان ، ومع قمع الثورة عقدت اتفاقية الحكم الثنائى للسودان عام ١٨٩٩.
- أن عودة مصر بعد استقلالها المشروط منذ تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢م للمطالبة بوحدة السودان وإعادة لقب مملكة مصر والسودان وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مع نهاية العام ١٩٤٥م جاءت من منطلق اعتبارها السودان جزء لا يتجزأ من مصر فالخرطوم كالإسكندرية وطناً واحداً .
- أن الحكومات البريطانية المتعاقبة أرادت السودان مستقلة ومنفصلة عن أى وحدة مع مصر بعد خروج الاحتلال البريطانى منها واتخذت من مسألة السودان ذريعة لعدم عقد اتفاقية الجلاء عن مصر واستمرت الحالة على ذلك حتى قامت ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢م المصرية .
- أن مجلس قيادة الثورة المصرية اتخذ من وحدة مصر والسودان فى دولة وادى النيل هدفًا استراتيجيًا عملت حكومة القاهرة كل ما فى وسعها لتحقيقه إلا أن الحكومة البريطانية وقفت لتلك المساعى بالمرصاد حتى استطاعت إفشال كل محاولة للوحدة مستغلةً توتر العلاقات بين مصر والسودان فى ربيع١٩٥٤، وذلك بهدف ضم السودان لرابطة الكومنولث والسيطرة على أعالى النيل ، وبالفعل انفصلت السودان عن أى وحدة مع مصر وقامت جمهورية السودان

مطلع العام ١٩٥٦م وانضمت للكومنولث . وبذلك فشلت محولات وحدة وادى النيل .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق

١ ـ وثائق غير منشورة

B - United kngdom

- Foreign Office : F.O

- 371/101714
-371/102745

٢ ـ وثائق منشورة

أ ـ وثائق عربية

- **مجلس الوزراء المصرى** :مجموعة وثائقية عن السودان (السودان من١٨٤١-١٩٥٣م) ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، **١٩٥٣م**
- **مركز دراسات الوحدة العربية** : المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات وأحاديث الرئيس جمال عبدالناصر (الجزء الثانى ١٩٥٥-١٩٥٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، د.ت .

ثانياً : المذكرات الشخصية

- **مذكرات محمد نجيب (كلمتى للتاريخ)** : دار الكتاب النموزجى ، القاهرة ، ١٩٧٥.

ثالثاً : المراجع العربية والمعربة

- **أحمد حمروش(دكتور)**: قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ٢،جـ٣، مكتبة مدبولى ،القاهرة، د.ت.
- **أنتونى ناتنج** : ناصر ، ترجمة : شاكر إبراهيم ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٣.
- **جرجى زيدان**: تاريخ مصر الحديث ، جـ٢،مطبعة المقتطف، القاهرة،١٨٨٩.

- **عبـدالرؤوف أحمـد عمرو(دكتـور)**: تـاريخ العلاقـات المصـرية الأمريكيـة ١٩٣٩-١٩٥٧،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١.
- **عبـدالرحمن الرافعـى:** عصـر محمـد علـى، الطبعـة الثالثة،مكتبـة النهضـة المصرية،القاهرة،١٩٥١.
- **عبـدالرحمن علـى طـه** : السودان للسودانيين ، المركز العام لرئاسة حزب الأمة ، أم درمان، ١٩٥٥.
- **محسن محمد** : مصر والسودان (الانفصال بالوثائق البريطانية والأمريكية)، ط١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤.
- **محمـد حسـنين هيكـل** : ملفـات السـويس (حـرب الثلاثـين عامـاً)، مركـز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.
- **محمـود شـاكر**: التـاريخ المعاصـر لـوادى النيـل (مصـر والسـودان١٩٢٤-١٩٨٩م)، ط٢،المكتب الإسلامى ، بيروت،٢٠٠٠ .
- **مصـطفى صـفوت** : مصـر المعاصـرة وقيـام الجمهوريـة العربيـة المتحـدة ١٨٨٢-١٩٥٨م، مطابع النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩.
- **مصطفى محمد رمضان (دكتور)**: تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصرى، مطبعة الأمانة ،القاهرة،١٩٨٥.
- ـــ :رئاسة مجلس وزراء مصر، المطبعة الأميرية ، القاهرة،١٩٥٢.

رابعاً : المراجع الأجنبية

- Aryehyo Olfat: Arab Politics in the Soviet Mirror, Israel Universities Press, Jerusalem.

- Peter . Mansfield :The Middle East (Apolitical and economical),Oxford University Press, London, 1973.

خامساً : الصحف والدوريات العربية والأجنبية

- **جريدة الوفد.**
- **Daily Telegraph News**

سادساً : الرسائل العلمية

- **محمد على الطيب :** الحركة الوطنية فى السودان ١٩٣٦-١٩٥٦م ، رسالة دكتوراه فى التاريخ الحديث بكلية الآداب ، جامعة عين شمس، القاهرة ، ١٩٨٣.